

PROVISIONAL

A/43/PV.47
18 November 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(اكوادور)	السيد اويرتا مونتالבו (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>شم</u>

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي [٣١]

- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار

مسألة ناميبيا [٢٩]

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة الرابعة
(هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥البند ٣١ من جدول الاعمالمنطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي(١) تقرير الامين العام (A/43/576 و Add.1)(ب) مشروع قرار (A/43/L.25)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أقترح أن تُقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم .

ما لم أسمع أي اعتراض سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وعلى ذلك أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم بأسرع ما يمكن .

وأعطي الكلمة لممثل البرازيل الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/43/L.25 .

السيد نوغيرا باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين إعلانا يترجم المثل العليا لدى دول جنوب الاطلسي وتصميمها المشترك على الإسهام في إقرار السلم والأمن وكذا في تعزيز روابط التعاون القائمة بين بلدان افريقيا وأمريكا الجنوبية .

وفي ذلك الإعلان المتعلق بمنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي أكدت دول المنطقة رسميا تصميمها على صون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنمية العلاقات فيما بينها في ظل السلم والحرية . وأعربت أيضا عن تفهمها المشترك لضرورة الإبقاء على المنطقة بمنأى عن سباق التسلح وخلوا من القواعد العسكرية الأجنبية ، ومن الأسلحة النووية في المقام الأول .

وقد أبانت تلك الدول بذلك مسؤوليتها الخاصة عن النهوض بالتعاون الإقليمي لأغراض السلم والتنمية الاقتصادية . بيد أنه لن يمكن تحقيق هذه المثل العليا على الوجه الأكمل إلا بتأييد من المجتمع الدولي وخصوصا من خلال تقييد الدول كافة باعتبار جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون وبالالتزام الصادق بإزالة جميع مصادر التوتر في المنطقة .

تدرك دول المنطقة أن القضاء على الفصل العنصري واستقلال ناميبيا ، فضلا عن وقف جميع أعمال العدوان والتخريب الموجهة ضد دول المنطقة ، ضرورية للوفاء بالأهداف التي حفزت على إنشاء منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي .

أما فيما يتعلق بالتعاون ، فإن الاعلان الوارد في القرار ١١/٤١ شجع دول المنطقة على أن تستكشف استكشافا تاما الامكانيات الضخمة للتعاون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومن أجل حماية البيئة والحفاظ على الموارد الحية . وإن التوصل إلى معرفة أفضل بالمحيط المشترك وتفاعله مع الغلاف الجوي كان ولايزال مهمة من أصعب المهام التي تواجهها بلدان المنطقة .

وانعكاسا لتصميم دول المنطقة ، أيد مشروع القرار ١٦/٤٢ ، الذي اعتمد في العام الماضي ، اجراءاتها الرامية إلى تحقيق أهداف الاعلان ، "الاسيما عن طريق اعتماد وتنفيذ برامج محددة تحقيقا لذلك الغرض" .

(القرار ١٦/٤٢ ، الفقرة ٢)

وللبداء في إعطاء تصميمها المشترك تعبيرا حقيقيا ، اجتمع ممثلو دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي لأول مرة في ريو دي جانيرو من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وأعاد ذلك الاجتماع ، الذي تشرف بلدي باستضافته التأكيد على المفهوم المشترك لجنوب الأطلسي بوصفه منطقة لها هويتها الخاصة المميزة التي شكلتها البلدان النامية التي تتشاطر مشاكل متماثلة ، والتي قررت أن تضم جهودها لتحقيق مستقبل أفضل لمصلحة شعوبها .

وكما قال وزير خارجية البرازيل لدى افتتاحه اجتماع ريو دي جانيرو :
"إن مصالح بلدان جنوب الأطلسي ليست متسقة فيما بينها فحسب ، بل انها متوافقة إلى حد بعيد" .

واستنادا إلى تلاقي المصالح هذا ، خُص أول اجتماع لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي إلى مجموعة هامة من الاستنتاجات والتوصيات ، ضمتها في وثيقته الختامية .

إن قراءة الوثيقة الختامية ، التي عمت بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (A/43/512) ، تبين أن دول المنطقة قد عقدت العزم على تنشيط وتكثيف التعاون الاقليمي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بغية استكشاف الامكانيات القائمة استكشافا تاما ، وحددت في هذا الاطار ، بعض الخطوط الارشادية والمجالات ذات الاولوية .

كما اتفقت دول المنطقة على تشجيع زيادة الاتجار فيما بين بلدان المنطقة ، وتحسين المواصلات والاتصالات فيها ، وتعزيز المعرفة العلمية ببيئة جنوب الاطلسي ومواردها .

وقد ترجم هذا الاهتمام بالمحيط الذي يربط بلدان المنطقة إلى شجب لنقل النفايات الخطرة من أجزاء أخرى من العالم إلى المنطقة . ففي هذا الصدد ، أعربت دول المنطقة عن استعدادها لدراسة واعتماد تدابير لمنع ومراقبة القاء النفايات الخطرة والسامة والنووية في المناطق البحرية من المنطقة ، كما اتفقت على انشاء هيئة أو جهاز لمراقبة القاء النفايات لرصد تحركات السفن وتوزيع المعلومات الخاصة بها .

وفيما يتصل بالسلم والامن في المنطقة ، أعد اجتماع ريو دي جانيرو تقييمًا شاملا لمجالات ومصادر التوتر التي مازالت تعوق تحقيق أهداف الاعلان . وكرر الاجتماع الاعراب عن تأييد دول المنطقة للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي من أجل تقرير المصير والاستقلال ، كما كرر الاعراب عن الحاجة إلى ضمان أمن أنغولا وسلامة أراضيها . وتسجل الوثيقة الختامية في هذا الصدد الاعراب عن أمل دول المنطقة في أن تؤدي المحادثات الرباعية الدائرة عن حل عاجل وسلمي لهذه المشاكل . كما أعرب عن الأمل في أن يجري الترحيب بممثلي ناميبيا المستقلة في المستقبل القريب في مجتمع دول جنوب الأطلسي .

وأدان الاجتماع بوضوح وحزم استمرار نظام الفصل العنصري ، وأيد اتخاذ تدابير فعالة ضده . ومن المنتظر أيضا أن تتمكن جنوب افريقيا الخالية من الفصل العنصري من أن تصبح في المستقبل القريب جزءا من منطقة السلم والتعاون .

كما سلم اجتماع ريو أيضا بالاسهام الذي قد تعود به التسوية التفاوضية للنزاع حول جزر المالغيناس على تخفيف حدة التوترات في المنطقة .

وكما قالت حكومة البرازيل في عدة مناسبات ، فإن اعلان منطقة السلم والتعاون مبادرة ببناءة تعكس اتفاق آراء دول المنطقة ، ولا ينبغي أن يفسر على أنه موجه ضد أي بلد أو مجموعة من البلدان . ذلك أن نية دول المنطقة كانت ، وستبقى على الدوام ، حفز تقدم شعوبنا في بيئة أسلم وأكثر أمنا .

إنني إذ أضع هذا الهدف نصب عيني ، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/43/L.25 نيابة عن اثنين وعشرين دولة عضوا في المنطقة ، وهي الأرجنتين ، وأنغولا ، واوروغواي ، والبرازيل ، وبنن ، وتوغو ، والرأس الأخضر ، وزائير ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسنگال ، وسيراليون ، وغابون ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، والكونغو ، وليبيريا ، ونيجيريا . وهذا النص نتاج جهد صياغة مشترك شاركت فيه دول المنطقة . ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية العامة أن نيبال وفنزويلا بادرتا إلى الانضمام إلى مقامي مشروع القرار ، للتدليل على تأييدهما لاجراء دول المنطقة .

إن مشروع القرار بسيط وواضح ، فهو يؤكد في ديباجته ، بالاضافة إلى الإشارة إلى القرارين ١١/٤١ و ١٦/٤٢ ، على أن التعاون فيما بين جميع الدول ، ولاسيما دول المنطقة ، لأغراض السلم والتنمية لازم لتعزيز أهداف منطقة السلم ، ويلاحظ الجهود التي تضطلع بها دول المنطقة لتحقيق أهداف الاعلان .

وتحيط الفقرة ١ من المنطوق علما بالتقرير المقدم من الأمين العام (A/43/576 و Add.1) ، والذي يشعر مقدمو مشروع القرار بالامتنان لوضعه . وتشير الفقرة ٢ من المنطوق إلى أول اجتماع لدول المنطقة ، وتحيط علما بوثيقته الختامية . أما الفقرة ٣ من المنطوق فإنها تشني على مبادرات الدول ذاتها الرامية إلى تعزيز السلم والتعاون الاقليمي في جنوب الاطلسي . وإدراكا لأهمية دعم المجتمع الدولي في مجموعته للنهوض بأهداف السلم والتعاون المنصوص عليها في الإعلان ، تطلب الفقرة ٤ من المنطوق

إلى جميع الدول لا أن تتعاون لتعزيز هذه الأهداف فحسب ، بل وأن تمتنع أيضا عن القيام بأي عمل لا يتماشى مع هذه الأهداف ، سيما تلك الأعمال التي قد تزيد أو تخلق حالات توتر أو امكانيات للصراع في المنطقة .

إن دعم هيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة ، سواء من خلال خبراتها التقنية أو من خلال برامج التعاون القائمة ، أمر يمكن أن يكون حاسم الأهمية في معاونة المبادرات المشتركة التي تبذلها دول المنطقة لتنفيذ الاعلان . وينعكس ذلك في الفقرة ٥ من المنطوق .

إن مشروع القرار المعروض الآن على هذه الجمعية ، هو كما قلت ، واضح وبسيط في مراميه . ولهذا يأمل وفدنا وسائر الوفود المشاركة في تقديمه أن تمنحه الجمعية تأييدها الكامل .

السيد جوزي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى يطلب

وفدنا الكلمة بشأن البند المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" . ومع أن بلادي نيبال ليست من الدول الساحلية ولا من الدول الخلفية التي تقع في جنوب المحيط الأطلسي ، فقد فعلنا ذلك لسببين أساسيين . أولاً ، لكي نؤكد من جديد سياسة نيبال الثابتة في تأييد المبادرات الرامية لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم . وثانياً ، لكي نوضح مساندتنا وتأييدنا للجهود المحمودة لدول منطقة جنوب المحيط الأطلسي من أجل تحقيق الأهداف التي يرمي إليها إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

وتفخر نيبال بأنها هي التي قدمت قرار الجمعية العامة التاريخي ١١/٤١ تمشياً مع سياستها ودليلاً على تأييدها لمبادرات مماثلة ، منها ما قرره الجمعية العامة في ١٩٧١ من إعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، والاقتراح الذي قدم في ١٩٧٦ لإقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . وربما يجدر التذكير أيضاً بأن نيبال أيدت الاقتراحات التي دعت إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، وفي البحر المتوسط في مساحة تشمل افريقيا بأسرها . وأيدت نيبال بالمثل معاهدة ثلاثيلولكو لعام ١٩٦٧ ومعاهدة راروتونغا لعام ١٩٨٥ اللتين تمثلان النهج الإقليمي لعدم الانتشار في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ . وقد رحبت نيبال أيضاً بعدم عسكرة أنتاركتيكا وباعتبارها منطقة لانهوية بمقتضى معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩ .

وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن صاحب الجلالة الملك بيرندرا اقترح رسمياً في عام ١٩٧٥ إعلان نيبال منطقة سلم . ويسرني أن أعلن أن هذا الاقتراح الذي يستند إلى الصلة العضوية بين السلم والتنمية وإلى رغبة نيبال في التعبير الملموس عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومثل حركة عدم الانحياز ، قد حظي بالتأييد من جانب ٩٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولها يدين وفدي بالتقدير العميق . وينبغي أن

أضيف أن تأييد المجتمع الدولي لاقتراح منطقة السلم في نيبال يتفق مع التقدير المتزايد للأفكار الجديدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والحد من المنازعات فيما يتعلق بنزع السلاح ، والتي أُعرب عنها ، في رأينا ، أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، بغض النظر عن عدم تمكنها من اعتماد وثيقة ختامية . وقد استعانت نيبال باللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية ، وهي لجنة لها صفة المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة ، لإجراء دراسة عن الوضع القانوني لمناطق السلم في القانون الدولي ، بما فيها المناطق التي لا تشمل غير أراضي دولة واحدة . ونعتقد إنه سيكون من المفيد أن تقوم المنظمات القانونية التي تمثل مناطق أخرى من العالم بإجراء دراسات مماثلة .

ونعود إلى الجانب المباشر المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال ، فنقول إن وفدي يرغب بادئ ذي بدء أن يهنئ حكومة البرازيل على مبادرتها باستضافة الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي .

وقد درسنا الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الأول الذي عقد في ريو دي جانيرو في ٢٩ تموز/ يولييه ١٩٨٨ والواردة في الوثيقة A/43/512 ونشعر بالارتياح للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان عام ١٩٨٦ الذي أنشئت المنطقة بمقتضاه . ويجد وفدنا تشجيعا فيما تبدى بوضوح من قدرة ، لا على تعزيز السلم والأمن في جنوب الأطلسي فحسب ، بل وعلى تعزيز التعاون الإقليمي المفيد بين البلدان الواقعة على جانبي جنوب الأطلسي . وهذا في رأينا يجب أن يكون قدوة للغير بما في ذلك بلدان منطقة المحيط الهندي .

وقد لغت انتباه وفدنا بصفة خاصة الإمكانات التعاونية الواسعة النطاق التي برزت وفتحت المجال أمامها والتي لا تقتصر على المجالات السياسية والاجتماعية بل وتشمل أيضا المجالات الثقافية والبيئية .

ويؤكد وفدنا من جديد اقتناعه بأن الالتزام الدقيق بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي من شأنه أن يسهم إسهاما ملموسا في إرساء السلم والأمن على امتداد

منطقة جنوب الأطلسي الاستراتيجية الشاسعة . ومازلنا نعتقد أيضا أن التمسك الدقيق ببنود الإعلان من شأنه أن يساعد على تجنب الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية وتلافي الأخطار التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي ، بما في ذلك الالتزام بعدم إدخال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إلى المنطقة ، وكذلك الحيلولة دون أن تمتد إلى المنطقة الصراعات والمنازعات الغريبة عنها . ولا يتطلب الأمر خيالا بالغ الخصب لكي نتبين أن هذه الأخطار يمكن أن تنشأ من منطقة الجنوب الأفريقي الحافلة بالقلق ، وذلك بسبب سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام بريتوريا العنصري ، واستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتعاضم قوته العسكرية وقدراته النووية البعيدة عن الرقابة .

ويؤمن وفدنا أيضا بأن تمسك الجميع بإخلاص بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، إلى جانب التمسك بمعاهدة ثلاثيولكو الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ومعاهدة راروتونغا الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، سوف يسهم إسهاما كبيرا في السلم والأمن الدوليين ، نظرا لأن جنوب المحيط الأطلسي وأمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ تمثل مجتمعة جانبا أساسيا من محيطات وأراضي العالم .

إننا نتذكر أن المؤتمر العام لمنظمة الدول الأطراف في معاهدة ثلاثيولكو الذي عقد في مونتفيدو في نيسان/أبريل من العام الماضي قد طلب إعداد دراسة عن العلاقة بين منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية ومنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي . ونعتقد أن من المفيد والمهم إعداد دراسة مماثلة تأخذ معاهدة راروتونغا في الاعتبار أيضا .

كما نود أن نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام على تقريره المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" (A/43/576 و Add.1) .

إن وفد بلدي يعرب مجددا عن تقديره لجهود دول المنطقة الرامية إلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة التاريخي ١١/٤١ ، ويحثها على مواصلة مساعيها القيمة في هذا الصدد . ويشرف وفدي أن يكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/43/L.25 ، الذي تولت البرازيل عرضه ، ويحدوه الأمل في أن تتوافق آراء الجمعية العامة على تأييده .

السيد بنيدو فيدال (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

وافقت الجمعية العامة بموجب القرار ١٦/٤٢ ، المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، على إدراج البند المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين ، متابعة بذلك القرار ١١/٤١ الذي اتخذ في ١٩٨٦ والذي أعلن رسميا اعتبار المحيط الأطلسي في المنطقة الواقعة بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية منطقة مكرسة لمقاصدين نبيلين هما السلم والتعاون . وهذه الخلفية معروفة جيدا . وهي تؤكد على الميل التاريخي المتأصل الذي يدفع الإنسان إلى تركيز اهتمامه وتعليق آماله على الموارد الوفيرة للبحار ، وهو أمر يصفه من درسوا هذا الموضوع بأنه تعبير عن ظاهرة الانجذاب للبحر . كما أن هذه الخلفية تجسد مفهوم الإنسان والأرض المحيطة به . وهذه الحقائق الثلاث تعطي للمجتمعات الحق في إدارة مواردها وتفسر عليها واجب صون هذه الموارد وفقا للمعايير التي حددها القانون الدولي على مر السنين .

وبالتالي فإن وفد كولومبيا ينظر بارتياح إلى التقدم الذي أحرزه الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي الذي عقد في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام . ونحن نتفق مع التصريح الذي صدر في ختام الاجتماع بشأن ضرورة لفت الانتباه إلى أهمية تطوير العلاقات بين الدول

"في ظروف يسودها السلم والحرية ، في بيئة خالية من التوترات ، ووفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة" . (A/43/512) ، ص (٣)

إننا نعتقد أن هذا شرط أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لمنطقتنا . إن بلدنا ، الذي يقع بين محيطين ، قد رفض دوما ، نظرا لأهمية البحار ، كل الممارسات التي تهدد النظام الايكولوجي البحري ، بما في ذلك التجارب النووية ، والاستغلال غير المشروع وغير الرشيد للموارد الحية عن طريق الصيد في أعالي البحار ، والتلوث أيا كان مصدره .

ونحن نعتقد أن إدخال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل إلى البيئة البحرية يشكل تهديدا لامن الانسان والتعايش السلمي . ولذا فإن دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي كانت على حق تماما في لفت الانتباه إلى ضرورة أن تبدي الدول الهامة عسكريا استعدادها ، بغية ضمان بلوغ أهداف اعلان ١٩٨٦ ، لخفض وجودها العسكري في المنطقة تمهيدا لانهاؤه في نهاية المطاف ، وأن تمتنع أيضا عن إدخال الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة . وهذا يوضح أهمية الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب قانون البحار الجديد والتي تقضي باستخدام أعالي البحار والبحوث العلمية البحرية في الأغراض السلمية وحدها وبضرورة وفاء الدول بالتزامها بحماية البيئة البحرية وصونها بوجه عام ، وفقا لما وافقت عليه من أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن حماية الموارد الحية في أعالي البحار وصونها ، والاتفاقات التي جرى التوقيع عليها في إطار المنظمة البحرية الدولية ، والصكوك

القانونية للبرامج البحرية الاقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ،
واتفاقية خليج مونتيفو الجديدة لعام ١٩٨٢ بشأن البحار .

ويشمل موضوع منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي مسائل أخرى تحظى بالتأييد
الدولي ، وهي مسائل كانت موضع اعلانات كثيرة أصدرتها الأمم المتحدة . وهي تتضمن
إدانة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ورفضه ، ونقل النفايات الخطرة إلى
مناطق أخرى من العالم ، والاحتلال الاستعماري غير المشروع لناميبيا ، وأعمال العدوان
على جمهورية أنغولا الشعبية . وكولومبيا تولي هذه القضايا اهتمامها ، كما سبق أن
أوضحت في محافل مختلفة ، بما في ذلك حركة بلدان عدم الانحياز ، ومجلس الأمم المتحدة
لناميبيا ، والجمعية العامة ، لأننا نرى أن هذه قضايا تتعلق بحالات تهدر فيها كرامة
الانسان وتنتهك المبادئ والمعايير الأساسية التي تحكم المجتمع الدولي .

ويشاطر وفد كولومبيا دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي قلقها ازاء
عدم بدء المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية بهدف ايجاد وسائل سلمية لتسوية المشاكل المعلقة بين البلدين
تسوية نهائية ، بما في ذلك مستقبل جزر مالفيناس ، على الرغم من النداءات الواردة
في قرارات الجمعية العامة وعلى الرغم من أحكام الميثاق . ومادامت هذه الحالة
قائمة ، فسيظل هناك تهديد مستمر للسلم في جنوب الاطلسي . ولهذا السبب نعرب عن
أملنا في أن يجرى التوصل إلى حل سريع .

على ضوء هذه الاعتبارات كلها يؤيد وفد كولومبيا مشروع القرار المعروض علينا
بشأن هذا البند* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اويرتا مونتالبو (اكوادور) .

السيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يشهد
التاريخ على مر عصوره حدثا كان له من الآثار المفجعة أو العواقب الرهيبة مثلما كان
لتجارة الرقيق التي ازدهرت في منطقة شمال الاطلسي لأكثر من قرنين من الزمان . فمنذ
القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر ، ظل المحيط الاطلسي الذي كان يمكن ، بل
وينبغي ، أن يكون جسرا للصداقة والاحترام والتنمية الاقتصادية لشعوب من أراض شتى
وشقافات متباينة ، بدلا من ذلك طريقا للموت والتدمير والبؤس ولانسانية الانسان ازاء
أخيه الانسان .

ولا يوجد في العصر الحديث بطبيعة الحال من يحكم بأسلوب مماثل لأيام العبودية
تلك - فيما عدا نظام الفصل العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا . غير أن الأسلحة
الحديثة والاحلاف العسكرية جعلت من البشر عبدا ، لا للقيود بل للخوف والشك وانعدام
الامن .

ان محيطاتنا التي كان ينبغي أن تصبح الآن قنوات للسلم والتعاون لم تصبح
كذلك بعد إلا أننا نشهد تحركا دوليا - أكيدا وان كان بطيئا - كيما يدون في نصوص
القانون الدولي وضع قانوني جديد لكل محيطات هذا الكوكب ولكل ممراتنا البحرية
الدولية .

لهذا السبب ، كان وفد بلادي من بين من أيدوا بحماس القرار ١١/٤١ المؤرخ في
٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، الذي أعلن جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون .
ونحن على يقين من أن احترام منطقة جنوب الاطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ،
وخاصة من خلال تخفيض الوجود العسكري للدول الاخرى في هذه المنطقة ، وعدم السماح بأن
تدخل اليها أية أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل ، أو السماح بأن
تمتد اليها الصراعات وأوجه التنافس الغريبة عنها ، بل والقضاء على كل ذلك في
نهاية المطاف ، من شأنه أن يكون اسهاما في المساعي التي يبذلها المجتمع الدولي
لتخفيف التوترات والاضطرابات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليين . وقد أصبح لهذا
الهدف أهميته البالغة في ضوء الاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية .

ومقدمو القرار ١١/٤١ يشاركون الاعتقاد بأن شمة ارتباطا وثيقا بين مسائل السلم والأمن ومساائل التنمية . وذلك ما يفسر تميمنا على النهوض بالتعاون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الحية وصيانة سلم وأمن المنطقة بأسرها .

في العام الماضي ، حثت الجمعية العامة دول المنطقة على الاستمرار في أعمالها الرامية الى تحقيق أهداف الاعلان ، وخاصة باعتماد وتنفيذ برامج محددة تحقيقا لهذه الغاية .

واستجابة لنداء الجمعية العامة ، وبفضل حسن الضيافة الذي أبدته البرازيل ، عقد الاجتماع الاول لممثلي دول منطقة جنوب الاطلسي في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه الماضي . ونتائج الاجتماع معروضة على هذه الجمعية في الوثيقة A/43/512 ، إلا أنني أود أن أؤكد على بضع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلادي .

الاولى ، ان دول المنطقة أكدت من جديد مسؤوليتها الخاصة عن صون السلم والأمن في المنطقة واستعدادها للعمل سويا لتحقيق هذه الغاية . وتتجلى هذه المسؤولية في التزامنا بتطوير علاقاتنا على أساس الحوار والتفاهم والمصلحة المتبادلة واحترام المساواة في السيادة بين الدول جميعا لصالح شعوب المنطقة . والعمل لتحقيق ذلك على تحديد أشكال خلاقة للتعاون وتنفيذها ، بما في ذلك زيادة التجارة بين دول المنطقة ، وتبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية فيما بينها . ومن ثم يصبح تطوير وسائل النقل والاتصال داخل المنطقة أمرا بالغ الأهمية .

والنقطة الثانية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي ، هي تميم دول المنطقة على حماية بيئة جنوب الاطلسي من التلوث ، والقرار الذي اتخذته بانشاء "هيئة لرصد القاء النفايات" يكون هدفها رصد ومراقبة القاء النفايات النووية والسامة والخطرة والحد منها ، في المناطق البحرية من الاقليم بما في ذلك أعالي البحار .

وأخيرا وليس آخر ، تشاطر الدول المشاركة في اجتماع ريو دي جانيرو الرأي القائل بأن الحالة في جنوب افريقيا وناميبيا تشكل تهديدا جسيما للأمن العالمي والاقليمي . فلا يمكن تجاهل ما يقوم به النظام العنصري من تكديس الاسلحة واكتساب القدرة على صنع الاسلحة النووية . فهذه التصرفات عقبات واضحة تحول دون تحقيق أهداف الإعلان .

ونحن إذ نؤكد من جديد مسؤوليتنا الخاصة عن تنفيذ القرار ١١/٤١ الذي يقضي بإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، نعرف ان مشاركة الدول الاخرى وتعاونها أمران لهما أهمية أساسية . ويحدونا الأمل في أن تحظى جهودنا بتأييد المجتمع الدولي ولاسيما الدول التي لها مصالح خاصة في المنطقة .

السيد باولييو (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد بدأت

بلدان جنوب الاطلسي بالفعل في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل الإعلان الخاص بمنطقة السلم والتعاون الى واقع سياسي وقانوني . وقد استكملت منذ أمد قريب مرحلة هامة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١/٤١ بعقد الاجتماع الاول لدول المنطقة في ريو دي جانيرو ، حيث أعربت الحكومات التي شاركت في ذلك الاجتماع مرة أخرى عن عزمها السياسي الراسخ والمستمر على السير قدما صوب اعتماد القرارات وتشكيل الآليات وصياغة الصكوك التي من شأنها أن تعزز مبادئ ومؤسسات السلم والتنمية في المنطقة . وقد تضمنت الوثيقة الختامية التي اعتمدت في ذلك الاجتماع والتي عمت بوصفها الوثيقة A/43/512 من وثائق الجمعية العامة ، مجموعة من المبادئ والمقاصد تبين بجلاء ان الحرص المشترك على ابقاء المنطقة بمنأى عن الصراعات العسكرية أو السياسية والنهوض بالتنمية عن طريق التعاون يمكن أن يتغلبا على العوامل الطبيعية التي قد يكون لها أثر معاكس على وحدة المنطقة - مثل البعد الجغرافي والتباين السياسي والعنقي والثقافي لبلدانها .

ولا بد من تدعيم هذه الارادة السياسية وتعزيزها للتغلب على العقبات المصطنعة التي تنشأ عن تصرفات الدول وكذلك الافراد . ولا يجوز أن ننسى أنه وان كان جنوب

الاطلسي يوفر من ناحية لبلدان المنطقة مواردها السمكية الغزيرة ومكانتها الاستراتيجية وأهميتها بوصفها ساحة كبرى للتبادلات والاتصالات ، كما يوفر لها الموانئ الطبيعية العديدة وتنوعا هائلا من الموارد التي لم تستغل بعد على امتداد سواحلها ، فإنه من ناحية أخرى يشكل تحديات كبرى لبلدان المنطقة يجب أن نواجهها سويا وبأسرع ما يمكن .

فهناك أولا تحديات سياسية وعسكرية . وينبغي أن نتذكر أن هناك مجالات للخلاف وعدم الاستقرار في المنطقة شت أنها تشكل عقبات حقيقية تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة . ويتبين من الوثيقة الختامية للاجتماع الأول لدول المنطقة ، ويتكرر ذلك في ديباجة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.25 المطروح الآن أمام الجمعية العامة ،

"إن مسائل السلم والأمن ومسائل التنمية مترابطة ولا يمكن الفصل

بينها" . (الفقرة الثانية من الديباجة)

ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد الى الحالة في جزر مالغيناس التي تنطوي على مشاكل يتطلب حلها أن تستجيب الأطراف المعنية لنداءات المجتمع الدولي وتستأنف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل وضع نهاية لذلك النزاع .

ومن المسائل المثيرة للقلق أيضا مسألة ناميبيا التي أخذت تظهر فيها دلالات تشير الى وجود عملية قد تفضي للتوصل الى حل نهائي ، يضع بوجه خاص حداً للأعمال التي يمارسها في الجنوب الافريقي ، نظام الفصل العنصري ، وهو نظام لا يزال يمثل استفزازاً صارخاً للمشاعر الانسانية ، ويشكل نتيجة لذلك عقبة كؤودا تحول دون تطويع التعاون فيما بين شعوب المنطقة .

ثانيا ، لا تزال منطقة جنوب الاطلسي تتعرض بالاضافة الى المشاكل السياسية لآخطار أخرى . فهناك على سبيل المثال مشاكل الافراط في الصيد الذي تمارسه أساطيل الصيد الوافدة من خارج المنطقة ، وتلوث البيئة البحرية الناجم بوجه خاص عن نقل النفايات السامة أو المشعة الناشئة في أجزاء أخرى من العالم الى الحيز البحري للمنطقة ، والتغيرات المناخية الناجمة عن تقلص طبقة الاوزون والتي لها آثار أوضح في النصف الجنوبي للكرة الأرضية .

ونظرا لطبيعة هذه المشاكل وضرورة مواجهتها على وجه السرعة ، فمن الجلي أنه وان كان الحفاظ على جنوب الاطلسي منطقة للسلم والتعاون هو مسؤولية بلدان المنطقة في المقام الأول ، فإن تحقيق هذا الهدف يرتهن الى حد كبير بمسلك الدول الواقعة

خارج المنطقة ورغبتها في التعاون . ومن هنا فإن النداء الذي ورد في القرارات السابقة للجمعية العامة وتكرّر في مشروع القرار المطروح علينا الآن يدعو جميع الدول لأن تمتنع عن القيام بأي عمل لا يتفق مع أهداف هذا الاعلان . كما ينبغي أن نتذكر أن النداء الذي ورد في الاعلان الموجه الى الدول الهامة عسكريا لا يزال ساريا ، وهو يدعو تلك الدول لأن تحترم تماما المنطقة بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وأن تتخذ تدابير محددة تكفل تخفيض وجودها العسكري فيها الى أن تتم ازالته في نهاية المطاف ، وأن تمتنع عن ادخال أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة .

إن اقامة منطقة سلم ليس عملا موجّها ضد أي دولة أو مجموعة من الدول ، ولا يقصد منه أن يكون مخططا موجّها ضد أي أحد ، بل هو عملية تستهدف تعزيز الأمن والتنمية والتقدم لشعوب امريكا اللاتينية وافريقيا التي تقطن هذه المنطقة . ولقد اعترف المجتمع الدولي في قرارات عديدة للجمعية العامة بأن اقامة مناطق سلم في شتى أرجاء العالم يمكن في الظروف الملائمة أن تسهم ليس فقط في تعزيز أمن الدول التي تنتمي الى تلك المناطق بل أيضا في اقرار السلم والأمن الدوليين بصفة عامة .

كما لا يجوز اعتبار انشاء منطقة السلم والتعاون محاولة لتجاهل المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي التي تحكم استخدام المحيطات . ومن المناسب أن ننوّه في هذا الصدد بالاشارة الى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي وردت في الفقرة ٢٥ في الوثيقة الختامية المعتمدة في اجتماع ريو دي جانيرو . وقد وقّعت كل بلدان منطقة جنوب الاطلسي على تلك الاتفاقية ، كما صادق بعضها عليها . ورغم أن الاتفاقية لم تدخل بعد حيّز النفاذ فانها تتضمن مبادئ وقواعد قانون البحار التي يرى المجتمع الدولي أنها يجب أن تحكم العلاقات بين الدول فيما يتعلق باستخدام المحيطات واستغلال مواردها .

وعلى ذلك اقترحت بلدان جنوب الاطلسي اجراء مشاورات وتبادل للمعلومات بشأن كل المسائل المتصلة بتطوير الاتفاقية وتطبيقها ، بما في ذلك تبادل المعرفة بشأن التشريعات الوطنية الخاصة بهذا الموضوع .

ويمكن أن تكون هناك أهمية كبرى للمساعدة التي تستطيع شتى المؤسسات والأجهزة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقدمها في هذا المجال . وقد استجاب بالفعل مكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار للنداء الذي ورد في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٦/٤٢ ، وتكرر في الفقرة ٣١ من وثيقة ريو دي جانيرو ، وهو يقوم الآن بدراسة امكانية عقد اجتماعات تقنية لبلدان المنطقة بهدف تعزيز المعرفة بالنظام القانوني الجديد الذي يحكم المحيطات على النحو الوارد في الاتفاقية ، ومساعدة تلك البلدان في معالجة مشاكلها المشتركة المتعلقة بقانون البحار . وفيما يتعلق بتمويل تلك الاجتماعات فإن أوروغواي مستعدة لأن تساهم في تنفيذ البرنامج من خلال ما عرضته من استضافة الاجتماع الأول .

ويمثل الاعلان المعتمد من الجمعية العامة بشأن اقامة منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي نقطة الانطلاق في عملية اقامة تلك المنطقة على نحو فعال . والمطلوب الآن من دول المنطقة أن تستمر في مساعيها لتحقيق التعاون ، وأن تضع الصيغ السياسية والقانونية بشكل مستمر ومتدرج ، وأن تتخذ التدابير اللازمة لوضع تلك الصيغ موضع التطبيق . وتحقيقا لهذه الغاية اتخذت الدول التي اشتركت في اجتماع ريو دي جانيرو سلسلة من التوصيات والتدابير ، كالاتزام بتبادل المعلومات عن احتياجات وقدرات معينة للتعاون التقني والاقتصادي في المسائل المتعلقة بالصناعات الزراعية والطاقة والارصاد وعلم المحيطات وغير ذلك من المجالات ، فضلا عن القرار الخاص بإنشاء هيئة لمراقبة القاء النفايات للتحقق من المعلومات الخاصة بتحريك السفن في المنطقة وتجميع هذه المعلومات ونشرها .

وتشكل اجتماعات دول المنطقة الآلية المناسبة للاضطلاع بمهمة وضع وبسورة المبادئ المتعلقة بمنطقة السلم والتعاون . لهذا تقرر في وثيقة ريو دي جانيرو الختامية عقد اجتماعات دورية وتحقيق التنسيق اللازم لتشجيع اتخاذ الاجراءات والتدابير الضرورية التي تفتح السبيل لتحقيق أهداف الاعلان .

ان التأييد الكبير الذي حظيت به مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند من المجتمع الدولي فيما مضى ، والذي نأمل في الحصول عليه هذا العام أيضا ، من

العوامل التي تساعدنا نحن بلدان جنوب الأطلسي على الاضطلاع بالمهمة التي وطدنا العزم على انجازها لمنفعة الجميع .

السيد أدبيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرّ وفد

نيجيريا أن يشترك في المناقشة الجارية في هذه الدورة للجمعية العامة بشأن البند ٣١ المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" . ان اخلاص وفد بلدي لمبادئ وأهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي لهو دليل واضح على تأييدنا التام الذي لا يحدد لانشاء مناطق سلم وتعاون في شتى أرجاء العالم . ونحن نشاطر القناعة بأن التعاون الدولي يعزّز أمن الدول كما أنه يعطي زخما للسعي من أجل اقرار السلم والامن الدوليين على نحو ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، يشاطر وفدي الرأي القائل بأن جنوب الأطلسي يظلم بدور حاسم في التعاون القائم بين الجنوب والجنوب ، ولاسيما بين افريقيا وأمريكا اللاتينية . وان المبادرة التي يتضمنها القرار ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ تستحق كل تشجيع من جانب المجتمع الدولي برمته .

ولدول المنطقة هويتها الخاصة بها وأهدافها الوطنية المشتركة ، ويرى وفدي أنه ينبغي السعي الى تحقيق هذه الأهداف بصورة متضافرة مما يحقق صالح الحكومات والشعوب في المنطقة . ولذا ، فإن تعزيز التفاهم السياسي والتعاون داخل المنطقة من المسائل بالغة الأهمية بالنسبة للدول الاعضاء في المنطقة في سعيها الى تحقيق مستوى التنمية اللازم لرفاه شعوبها .

لقد أدى تقارب آرائنا الى إعلان المنطقة منطقة سلم وتعاون في عام ١٩٨٦ في هذا المحفل . وان رغبتنا في إقرار السلم والعدالة وتحقيق التنمية في المنطقة لتحتم على المجتمع الدولي أن يؤيد المثل الواردة في هذا الإعلان تأييدا كاملا . ولذلك ، يضم وفدي صوته للوفود التي دعت الى التفهم الدولي للأهداف والمقاصد التي حددتها الدول الاعضاء في المنطقة لنفسها . والأهم من ذلك أن تقدم الدول الاعضاء في هذه المنظمة تأييدها لتطلعاتنا .

وفضلا عن التفهم السياسي ، يعد التعاون الاقتصادي والتقني بين بلدان المنطقة عنصرا حيويا لتحقيق أهدافنا . ولن يتحقق ذلك إلا في منطقة تسودها الثقة المتبادلة الكفيلة بتوفير أساس للنمو والتنمية الهادفة . وبالتالي ، اسمحوا لي أن أؤكد على عنصر بناء الثقة بين دول المنطقة . ومن المؤسف أن جنوب افريقيا العنصرية تعمل على تقويض هذا الجانب الحيوي من أهدافنا عن طريق انتهاج سياسات لانسانية تؤدي الى خلق توترات لا تنتهي وأعمال عدائية متزايدة . وكل مساعيها لوضع ترتيبات تحول دون تعرض مصالحنا الوطنية الحيوية وسيادتنا في المنطقة للخطر تتعثر بسبب الأعمال الاجرامية التي يرتكبها النظام العنصري ومناوراته الرامية الى زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة . ولذلك ، سيواصل وفدي الاصرار على استبعاد جنوب افريقيا العنصرية من

المشاركة في الاجتماعات التي تنظمها الدول الاعضاء في الامم المتحدة ما دام ملوك
العنصرية ساديين في ارتكاب أعمالهم الشيطانية ضد أغلبية السكان من السود وضد
جيرانهم في الجنوب الافريقي .

ومن المسائل الهامة الاخرى التي نشيرها ضد جنوب افريقيا العنصرية ، مسألة
برنامج الاسلحة النووية التي تفضل به والذي لا يزال يلقي ، للأسف ، الدعم من بعض
الدول الاعضاء في هذه الهيئة . ففي تحد صارخ للرغبة الجماعية للمجتمع الدولي ،
واصلت جنوب افريقيا تطوير قدرتها لانتاج الاسلحة النووية بغية ابتزاز الحكومات
الافريقية ، وخاصة دول خط المواجهة . ويضطلع المجتمع الدولي ، بدلا من التفاوض عن
العنصريين ، بمسؤولية أخلاقية ملزمة لغرض مزيد من الضغوط على النظام العنصري
لإرغامه على نبذ برنامجه للتسلح بالاسلحة النووية والتخلي كذلك عن نظام الفصل
العنصري البغيض . أما نحن فنستمر في تخصيص الموارد الكفيلة بتحرير منطقة جنوب
الاطلسي من التوتر والعدوان والنزاعات العنصرية في نهاية المطاف .

ويشعر وفدي بقلق بالغ إزاء أمن منطقة جنوب الاطلسي بشكل عام ، وخاصة ساحل
الطرف الجنوبي لافريقيا فيما يتعلق بممرات الاتصال البحرية الهامة في القسم الغربي
من المنطقة . وقد كان جنوب الاطلسي من أكثر المناطق التي تنعم بالسلم بصورة نسبية
في العالم . ونحن نرغب في الحفاظ على السلم في المنطقة وبالتالي ضمان حرية الملاحة
لكل الدول . وتعتمد بلادي ، بل منطقة افريقيا الغربية برمتها ، على الممرات
المائية في جنوب الاطلسي الى حد يجعلنا لا نتحمل اضاء الطابع العسكري عليه .

وأود أن أؤكد ، في هذا المدد ، أن اضطلاع جنوب افريقيا العنصرية بأنشطة
سرية على نحو مستمر لا يمكن إلا أن يضر بأهدافنا المعلنة ، ومن بينها رغبتنا في
الحفاظ على حرية المرور البحري في جنوب الاطلسي . ولقد وضعت جنوب افريقيا ، بعد أن
بنت قوة بحرية تتجاوز احتياجاتها الدفاعية المشروعة ، نفسها في موقف يمكنها من
تصعيد حملة الابتزاز ضد جيرانها . وليس من المستغرب أن تتأثر الآن التجارة البحرية
لهذه الدول بشكل سلبي بما قامت به جنوب افريقيا من تكديس للأسلحة البحرية . وان

المساعدة التي يحصل عليها النظام العنصري في جنوب افريقيا في تطوير قوته البحرية الى مستوى يسمح له بأن يشكل خطرا للسلم والامن في المنطقة ليست في صالح السلم والامن الدوليين . ولذا فإننا نؤكد على ضرورة عدم تشجيع الاعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جيرانها ، وتضطلع الدول الغربية الصديقة لجنوب افريقيا بدور هام وحاسم في هذا المجال ، وذلك عن طريق ضمان عدم تقديم أية مساعدة خارجية للنظام العنصري لتحقيق أطماعه البحرية .

وبغية الاعراب على نحو ملموس عن أهداف الإعلان ومقاصده ، اجتمع ممثلو دول المنطقة في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وبالإضافة الى تأكيد الدول المشاركة في المؤتمر عزمها على تطوير علاقاتها في ظروف يسودها السلم والحرية والامن ، جرى تبادل واسع لوجهات النظر بشأن السبل والوسائل العملية لتنفيذ المبادئ الواردة في القرار ١١/٤١ من جميع جوانبها . وتحقيقا لهذه الغاية ، تم تحديد بعض الآليات المتعلقة بتنفيذ البرنامج بعناية . وقد تضمنت الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع ريو دي جانيرو الاعراب بوضوح عن الامل في أن ترحب مجموعة دول جنوب الاطلسي في القريب العاجل بالممثلين المعترف بهم لناميبيا المستقلة والقادة الحقيقيين لجنوب افريقيا المتحررة من الفصل العنصري . ومن جديد ، أدعو المجتمع الدولي الى تأييد هذا الهدف النبيل .

وأود أن أتناول موضوعا أصبحت له أهمية أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي وهو المتعلق بمسألة القيام سرا بالقاء النفايات المشعة والنفايات الخطيرة الأخرى في البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا . ولقد أعلنت الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع ريو ، التي أشرت اليها آنفا ، عن العزم على اخلاء منطقة جنوب الاطلسي من النفايات المشعة والنفايات الخطيرة الأخرى والابقاء على الحياة البحرية دون تلوث . وخلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة قيل الكثير عن القاء هذه النفايات ، وليست هناك حاجة الى أن نكرر هنا تفاصيل تلك الأعمال الدنيئة ، ويكفي أن نضيف أنه ما من أحد ينكر أن تجار النفايات الذين يظلمون بالقاء النفايات بصورة غير شرعية يدركون تمام الادراك خطورة أعمالهم وأثارها على

البيئة وصحة الانسان ، ولكنهم يواصلون القيام بهذه الأنشطة الاجرامية نظرا لجشعهم وطمعهم .

ونظرا لكثرة عدد السفن التي تجوب البحار حاملة أطنانا من النفايات الخطيرة بحشا عن مواقع تلقيها فيها بعد أن تقلصت تلك المواقع بسرعة عقب الانذار الذي أعلن في العالم بأسره . هناك مخاوف حقيقية من امكانية القاء بعض هذه النفايات في قاع المحيطات مما يلحق ضررا بالغ بالحياة البحرية . ويتعين علينا ، بصفتنا حكومات ذات سيادة ، أن نتبادل المعلومات بشأن الأنشطة التي يضطلع بها تجار النفايات ، وأن نتخذ تدابير فعّالة لمنعهم قبل أن يلحقوا مزيدا من الضرر بنظام البيئة البحرية والبيئة بشكل عام .

وفي هذا الصدد ، يعرب وفد نيجيريا عن عميق تقديره للاسهامات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية التي أحرزت ، في سعيها الدؤوب الى تحقيق هدف عدم تلوث البيئة ، نجاحا مثيرا للاعجاب في الكشف عن حقيقة تجار الموت هؤلاء . ونحن نشيد بجهود هذه المنظمات ونحيي شجاعتها الفائقة .

وقبل أن أختتم كلمتي هذه ، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد التزام نيجيريا بأهداف السلم والتعاون في جنوب الأطلسي . وتحقيقا لهذا الغرض ، ندعو دول المناطق الأخرى الى الاسهام الجاد في تحقيق هذه الاهداف بالامتناع عن ادخال أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل الى منطقة جنوب الأطلسي . وندعو في هذا الصدد أصدقاء جنوب افريقيا الى اعادة النظر في تعاونهم المستمر مع نظام بريتوريا ، وخاصة في مجال التكنولوجيا النووية ، وأن يمعنوا النظر في الاشار الخطيرة المترتبة على هذا التعاون المستمر بالنسبة للاستقرار والسلم في المنطقة . وربما يشكل قطع هذه العلاقات مع النظام العنصري في بريتوريا الحد الأدنى الذي نتوقعه من هذه الدول بغية تحويل جنوب الأطلسي الى منطقة سلم وتعاون حقيقيين .

وأخيرا ، يود وفد نيجيريا أن يعرب عن اعتزازه بالانضمام الى مقدمي مشروع القرار A/43/L.25 الذي قدم الى هذه الهيئة فيما يتعلق بهذا البند الهام من جدول أعمالنا . وأن نمه الشامل وأحكامه الواضحة غنية عن التفسير وجديرة بالاشادة . ويحدونا أمل خالص في أن يحظى مشروع القرار بتأييد هذه الجمعية العامة بالاجماع .

السيدة ديالو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفيد

السنغال أن يعيد تأكيد التزامه بأهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، وتجديد تصميمه على العمل من أجل التنفيذ الفعّال لهذا الهدف بالتعاون مع دول المنطقة وبتأييد المجتمع الدولي بأسره .

وباعتبارنا بلدا يقع على ساحل الجنوب الأطلسي فقد أيدنا منذ البدايات مبادرة البرازيل البتّاءة ، التي يسعدنا أن نشيد بها مرة أخرى ، كما شاركنا في كل المشاورات التي أدت الى إعداد اعلان ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، والذي أعلنت فيه الجمعية العامة منطقة المحيط الواقعة بين افريقيا وأمريكا الجنوبية منطقة سلم وتعاون .

وفي هذا الصدد شاركت بلادي أيضا في الاجتماع الأول لدول المنطقة المنعقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وقد اعتمد الاجتماع وثيقة ختامية ، وزعت على أنها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت رمز (A/43/512) ، وهي تمثل أول خطوة هامة نحو تنفيذ الأهداف المحددة لهذه المنطقة . والواقع أنه حسبما طُلب في القرار ١٦/٤٢ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بشأن هذه المسألة ، توصلت دول المنطقة أثناء اجتماع ريو دي جانيرو الى تحديد الخصائص الأصلية للمنطقة والمسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الدول الأعضاء لتعزيز هذه الأهداف والغايات وبَيّنت حدود المنطقة ، وأسس برنامج للتعاون الدولي عبر الأطلسي ، ولاسيما في المجال البحري ، كما حددت المصادر الرئيسية للنزاع والتوتر التي تهدد السلم والتنمية في المنطقة ، وفي مقدمتها سياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، واحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، ومناوراتها الهادفة الى زعزعة استقرار دول المنطقة .

وأود أن ألاحظ في هذا الصدد ، أن الأمين العام ، في تقريره الى الجمعية العامة بشأن البند ٣٥ الخاص بقانون البحار والوارد في الوثيقة A/43/718 ، ذكر ما يلي :

"وأُسفر أول اجتماع لدول جنوب المحيط الأطلسي (تموز/يوليه ١٩٨٨) عن عدد من الاستنتاجات يمكن أن تترك أثرا متوقعا خاصا على تنمية التعاون في المنطقة بغية حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وحفظ الموارد ... مما حدا بالدول المعنية الى أن تعرب عن تصميمها على تبادل المعلومات العلمية وتعزيز قدرات المنطقة على اجراء البحوث العلمية البحرية". (A/43/718 ، الفقرة ٢٩)

ومنذ انعقاد ندوة لاغوس في نيجيريا عام ١٩٧٦ ، التي كرست للنظر في السبل والوسائل لاقامة منطقة سلم وتعاون في الجنوب الأطلسي ، استطاعت دول المنطقة أن تجري تقييما كاملا للأثار المترتبة على هذه العملية ، ولاسيما فيما يتعلق بنزع السلاح ، والأمن ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحفظ البيئة وحمايتها ، واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب وتعزيزها .

ولئن كان تعزيز أهداف المنطقة يقع بالدرجة الاولى على عاتق دول المنطقة ، فإن من الضروري كذلك الحصول على التأييد السياسي للدول الأخرى وتعاونها من أجل اضاء الطابع العالمي على المنطقة ؛ وخاصة لأن القانون الدولي لم يعرف هذا النوع من المناطق تعريفا دقيقا بعد . وهنا نواجه كامل مشكلة التحديد الجغرافي والمركز القانوني للمنطقة بهدف تحديد حقوق وواجبات دول المنطقة والدول الأخرى . ولذا يسعدنا أن الأمين العام في تقريره في الوثيقة A/43/576 يذكر أن الدول خارج المنطقة أعربت بوضوح عن تأييدها لمبادرات دول المنطقة للسير قدما في عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تنظيم وتنمية مناطق التضامن والتعاون الاقليميين .

وفي هذه المرحلة من مراحل اقامة منطقة السلم والتعاون في الجنوب الأطلسي ، يرى وفدي أنه بالاضافة الى جهود دول المنطقة ، تجدر الافادة من الخبرات المكتسبة في المناطق القائمة بالفعل التي تخلو من الأسلحة النووية أو مناطق السلم الأخرى ، وكذلك من الدراسات التي تمت أو التي يجري القيام بها بشأن هذه المسألة . وبالمثل ، لا بد من الإفادة من الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات وأجهزة منظومة

الامم المتحدة ، وكذلك من المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في افريقيا وامريكا اللاتينية لمساعدة دول المنطقة في وضع الصكوك الدولية والحصول على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف المنطقة .

كانت هذه هي شواغل المشتركين في اجتماع ريو دي جانيرو ، وتم التعبير عنها في مشروع القرار A/43/L.25 الذي اشترك السنغال في تقديمه والمعرض الآن على الجمعية العامة ويدعو وفد السنغال الوفود الاخرى أن تؤيد هذا النص تأييدا ساقا .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن فنزويلا تعلق

أهمية كبرى على المبادرة الخاصة بانشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي ، ومن ثم قرر بلدي الاشتراك في تقديم مشروع القرار A/43/L.25 ، الذي يعد متابعة للقرار ١١/٤١ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة رسميا المنطقة الواقعة بين افريقيا وامريكا الجنوبية من المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون .

إن فنزويلا بلد من بلدان أمريكا الجنوبية التي لها ساحل يطل على المحيط الأطلسي ، وهو المحيط الذي يصب فيه نهرنا الرئيسي ، نهر أورينوكو ، وهو ممر نهري له أهمية بالغة بالنسبة لاتصالنا بالعالم الخارجي وبالنسبة لصادرات قطاع أساسي من صناعاتنا الأساسية ولذا لا يمكن لفنزويلا إلا أن تشارك في مبادرة من هذا النوع تستهدف حماية تلك المنطقة الواسعة من المحيط ، والقيّمة من الناحية الاستراتيجية ، من أي عمل يفضي إلى التوتر أو النزاع أو يؤدي إلى تفاقمهما . ولذلك ، فإن فنزويلا تؤيد بحماس العمل المعتزم الذي يستهدف الحفاظ على منطقة جنوب المحيط الأطلسي بوصفها منطقة يجري فيها تعزيز التعاون فيما بين دولها الساحلية وغيرها من الدول المعنية وتنسيق جهودها المشتركة لخدمة السلم والأمن والتقدم في المنطقة .

ولقد أيدت فنزويلا دائما انشاء مناطق سلم في مختلف أجزاء العالم ، وأيدت رأي المجتمع الدولي المشار إليه في الفقرة ٦٤ من الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الذي مفاده أن انشاء مناطق سلم في مختلف مناطق العالم هو تدبير يمكن أن يكون له دور حاسم في مجال نزع السلاح إذ أنه يسهم

"في تعزيز أمن الدول الواقعة ضمن هذه المناطق وفي تعزيز السلم

والأمن الدوليين ككل" . (القرار د ١ - ٢/١٠ ، الفقرة ٦٤)

وفي حالة منطقة جنوب المحيط الأطلسي ، يُراعى عند انشاء المنطقة أنه لا يمكن تصور تحقيق الهدف المتمثل في تأمين السلم والأمن بطريقة منعزلة ، إذ أنه يجب في سياق انجاز هذا الهدف مراعاة صلتها الوثيقة بالاحتياجات الناشئة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم فإن هذه المبادرة تستهدف ، بالإضافة إلى تعزيز السلم ، المساعدة في تعبئة جهود البلدان المشاركة لتعزيز التعاون على أوسع نطاق ممكن حتى يكون السلم مستندا إلى أساس قوي من الاستقرار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية .

وفنزويلا ، إذ تشارك في هذا العمل النبيل ، من خلال المشاركة في تقديم مشروع القرار A/43/L.25 ، تدرك المزايا الهامة التي ستترتب على انشاء منطقة سلم وتعاون

في جنوب المحيط الاطلسي ، لا بالنسبة للبلدان المشاركة فقط وانما أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بصفة عامة ، في سعيه لتعزيز الامن الذي ، كما قيل مرارا وتكرارا من قبل ، يعد عنصرا لا ينفصل عن السلم وأحد الاماني الاساسية للبشرية . ويضم وفدي صوته إلى صوت المتكلمين السابقين في دعوة جميع الدول الممثلة هنا إلى التعاون ، وفقا للفقرة ٤ من مشروع القرار الذي سنعتمده ، في تعزيز أهداف السلم والتعاون لبلدان منطقة جنوب المحيط الاطلسي والامتناع عن أي عمل لا يتفق مع تلك الاهداف .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : أيد الاتحاد السوفياتي دائما انشاء مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم اعتقادا منه أن لهذه المناطق دورا هاما في تخفيض خطر نشوب حرب نووية والمساعدة في إرساء الاسس التي يمكن أن يستند اليها نظام شامل للامن الدولي .

إن التغيرات الايجابية التي حدثت في المناخ السياسي العالمي ، والتي تأثرت بالخطوات الاولى المتخذة لانجاز نزع سلاح نووي حقيقي ، والشروع في عملية تسوية النزاعات الاقليمية الحادة ، قد ساعدت على تعزيز الجهود المتعددة الاطراف المبذولة في هذا الاتجاه أيضا .

ويولي الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة لانشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي وفقا لقرار الجمعية العامة ١١/٤١ ، وللتنفيذ الكامل لاهداف هذا القرار بتأييد شامل من جانب المجتمع الدولي .

وقد تأكد هذا الموقف مرة أخرى في الاعلان المشترك الصادر بشأن مبادئ الاعمال المتبادلة من أجل السلم والتعاون الدولي الذي وقّعه مؤخرا في موسكو السيد ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف رئيس مجلس السوفيات الاعلى والسيد خوسيه سارني رئيس جمهورية البرازيل الفيدرالية .

ونعتقد أن الاجتماع الاول الذي عقدته دول المنطقة في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه من هذا العام ، كان علامة بارزة على الطريق المؤدي إلى ايجاد منطقة سلم

وتعاون في جنوب الأطلسي . وتعكس الوثيقة الختامية التي اعتمدت بعد ذلك رغبة دول المنطقة في صون السلم والأمن من خلال إزالة الوجود العسكري الأجنبي ، ومنع نشر الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة ، والقضاء التام على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والروابط العلمية ، والحفاظ على البيئة . وشجع الاجتماع على تعزيز الهيكل التنظيمي للتعاون في منطقة جنوب المحيط الأطلسي .

ويرحب الاتحاد السوفياتي بهذه المبادرات البناءة ، وهو مستعد من جانبه أن يعمل بطريقة عملية لتعزيز الأمن في المنطقة . ونؤكد من جديد استعدادنا لأن نناقش مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول البحرية الرئيسية وبالطبع مع دول منطقة جنوب الأطلسي مسألة اتخاذ تدابير مناسبة لتنفيذ نداء الجمعية العامة الخاص بتخفيض الوجود العسكري في المنطقة ومنع انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل . ومن المهم اتخاذ الخطوات العملية لضمان أمن المواصلات البحرية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الاتجاهات الإيجابية الجديدة التي بدأت تظهر ، وتطور التعاون المتعدد الأطراف في منطقة جنوب المحيط الأطلسي ، فإننا نؤيد الرأي الذي مفاده أنه يمكن في المستقبل القريب إعلان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بأكمله منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لتوفر الظروف المناسبة لذلك والتي أتاحت بسبب إبرام معاهدتي ثلاثيلوكو وراروتونغا وإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وإعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

إن لدى الأمم المتحدة التي تساهم بشكل متزايد في تسوية الكثير من المشاكل المعقدة للعلاقات الدولية المعاصرة ، القدرة على تعزيز تحويل منطقة جنوب المحيط الأطلسي إلى منطقة سلم وتعاون بالطرق العملية . ومن ثم ، يؤيد الوفد السوفياتي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/43/L.25 وسيصوت بالموافقة عليه .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتت جمهورية الكونغو الشعبية لصالح القرار ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الذي كانت من بين مقدميه ، والذي أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضاه جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون . وإذ يدرك وفد بلادي أهمية هذا الاعلان ، فإنه يعتبر من الحتمي أن يؤيد المتكلمين السابقين بالاسهام في مناقشة اليوم بشأن البند ٣١ من جدول الاعمال .

من الواضح أن من الامور ذات الاهمية الكبرى لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي أن تأخذ في اعتبارها القرار ١١/٤١ ، وأن تعمل على الإسراع بالنظر في مسائل السلم والتعاون الاقليميين . فالامر بالنسبة لهذه الدول يتصل بنفس مشكلة البقاء التي تواجهها مناطق أخرى ، مثل البحر المتوسط ، حيث تم وضع خطة عمل للبحر المتوسط بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة . كما يمكن الإشارة في هذا الصدد بما لديه دلالاته ، على سبيل المثال ، إلى المحيط الهندي وجنوب المحيط الهادئ .

وبمغتني ممثلا لدولة بحرية ذات سواحل ممتدة على المحيط الأطلسي ، ومن ثم فهي عضو في مجموعة دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، لابد لي أن أشدد على الاهمية والاولوية اللتين تتسم بهما جميع المسائل التي حددتها دول المنطقة مؤخرا بمناسبة الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، المعقود في ريو دي جانيرو . وقد اعتمد ذلك الاجتماع نصا ذا نطاق تاريخي بعنوان "الوثيقة الختامية للاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي" (A/43/512) . ولا ريب في أن الأمم المتحدة ترحب بحقيقة أن دول المنطقة قد اجتمعت بهذه السرعة لمناقشة المسائل التي تهم المنطقة ، وبأنها - فوق كل شيء - قد ارتأت أن تُعتمد وتعتمد وثيقة ختامية باعتبارها تعبيراً عملياً عن استعدادها للعمل معا ، وباعتبارها في نفس الوقت دليلاً جديداً على هوية منطقة جنوب الأطلسي .

ماذا يمكننا أن نستنتج من هذه الوثيقة بجانبها الرئيسيين ، السياسي والاقتصادي ؟ أولا ، انها تذكر أن المسائل المتعلقة بالسلم والامن وتلك المتعلقة بالتنمية مسائل مترابطة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ، وأن الدول الساحلية تقع على

عاتقها مسؤولية خاصة للمحافظة على السلم والامن في جنوب الاطلسي . ومع ذلك فإن من الضروري ، بغية تحقيق أهداف اعلان ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أن تلتزم دول المناطق الأخرى ، وبصفة خاصة الدول ذات الأهمية العسكرية ، باحترام منطقة جنوب المحيط الاطلسي احتراماً دقيقاً بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وأن تبدي استعدادها لاعتماد تدابير محددة لتأمين تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في نهاية المطاف ، وعدم ادخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة ، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها .

وهناك في الوثيقة الختامية أدانة للسياسة المشينة التي يتبعها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، واستمرار الاحتلال غير القانوني لناميبيا والسيطرة الاستعمارية عليها ، والأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة ، وسائر الحالات التي تؤثر على استقلال الدول الواقعة على ساحلي جنوب المحيط الاطلسي أو على سيادتها أو سلامتها الإقليمية . وقد تشاطر كل المشاركين في مؤتمر ريو دي جانيرو الأمل في أن يرحب مجتمع دول جنوب الاطلسي ، في القريب العاجل ، بممثلين من ناميبيا مستقلة ومن جنوب افريقيا متحررة من الفصل العنصري .

ولقد اتفقت دول المنطقة من جديد في مجال التعاون الإقليمي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد لاحظت أن المستوى الحالي للتعاون فيما بينها لا يتماشى وإمكانات المنطقة ، وهي حالة ناجمة إلى حد بعيد عن استمرار الأنماط القديمة وغير المنصفة في العلاقات التجارية والمالية على المستوى العالمي ، وعن الأحوال الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر على دول المنطقة . وقد تم في الوثيقة الختامية تحديد بعض مجالات التعاون بعينها ، مثل النقل والاتصالات والبحث في علم المحيطات وحماية البيئة ، وغير ذلك .

ولم يغب عن الانتباه نقل النفايات الصناعية من أجزاء أخرى من العالم إلى جنوب الاطلسي وإلى أراضي دول المنطقة . وتدين دول المنطقة القاء النفايات السامة والمشعة الخطيرة في المنطقة . وقررت الدول إقامة هيئة "المراقبة القاء النفايات"

هدفها أن ترصد بدقة تحركات السفن المشبوهة وتنشر المعلومات والبيانات المتعلقة بها .

هذه الجهود الجديرة بالثناء تسير في الاتجاه السليم وتستحق تشجيع المجتمع الدولي ، إذ أن تنفيذها الفعّال هو الضمان لتحقيق الاهداف المكرّسة في الاعلان . غير أن ذلك التنفيذ يعتمد أيضا على القدرة - المحدودة للغاية في أحيان كثيرة - للدول المنطقة على حل المشاكل الأساسية التي جعلت من الضروري اعتماد هذا الاعلان . ولـإذا فإن من بواعث الارتياح والامتنان أن جهودها يمكن أن تدعمها جهود الدول الأخرى في حركة تضامن ووثام . وهذه هي الروح التي سجل بها وفدي مع الارتياح ردود البلدان غير الاعضاء في المنطقة ، كما وردت في التقرير الذي قدّمه الأمين العام .

وأخيرا ، فإن وفدي يحدوه الأمل في أن تقدم الدول الاعضاء أوسع تأييد ممكن

لمشروع القرار A/43/L.25 .

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حينما أدرج بنند "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" على جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، أيدت حكومة غامبيا دون تحفظ مفهوم السلم والتعاون في جنوب الاطلسي . وقد رحب وفد بلادي بالغ الترحيب باتخاذ الجمعية قرارها ١١/٤١ و ١٦/٤٢ بالأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء فيها . ولئن كنا نشني على أعضاء الجمعية العامة الذين أيدوا تمام التأييد الجهود التي تبذلها دول منطقة السلم والتعاون في مواصلة النهوض بالسلم والتعاون في المنطقة ، فقد أصبنا بشيء من الإحباط بسبب القرارات المتسعة التي تتخذها بعض البلدان ، والتي تشير مخاوف تتعلق بالعسكرة التدريجية للمنطقة ، وبعملية إلقاء النفايات الصناعية والسامة - تلك العملية غير المقبولة وغير المسؤولة . ووفد بلادي يعيد التأكيد على تأييده الثابت لمبدأي إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي ، وإنشاء هيئة لرصد إلقاء النفايات في المنطقة .

بعد فترة الجفاف التي طال أمدها في منطقتنا ، والتصحّر القاسي الزاحف عليها ، لم يعد بوسعنا في منطقة جنوب الاطلسي أن نتحمل أشكالاً جديدة من التدهور البيئي ، وبخاصة إذا كان من صنع الانسان . وكما أعلن وزير خارجية بلادي من هذا المنبر أثناء المناقشة العامة ، فإن غامبيا ستؤيد انشاء "هيئة رصد إلقاء النفايات" التي اقترحتها بادئ الأمر جمهورية نيجيريا الاتحادية بغية تمكين البلدان التي قد تكون هدفاً لإلقاء النفايات الصناعية من أن تأخذ حيطتها في وقت مناسب يتيح لها اتخاذ جميع التدابير الوقائية الكفيلة بحماية بيئتها . ونعتقد أن على الأمم المتحدة أن تنشئ لجنة خاصة للنظر في أنشطة الشركات الصناعية المسؤولة عن تلك الجرائم .

إن صفحات التاريخ مليئة بأدلة على الافتقار الى الاحترام المتبادل والتعاون فيما بين الدول في مختلف مناطق العالم . إن الحروب التي نشبت تركت بين الدول التي تورطت فيها جروحا لم تلتئم بعد وعداوات مازالت متأججة . ومن قبيل الحق المتناهي والتدمير الذاتي أن تتورط دول جنوب الاطلسي على هذا النحو ، بل إن ذلك بالتأكيد من

شأنه تهديد مبادرات السلم الهشة التي بدأت تزدهر في المجتمع العالمي بشكل عام . وهذا ما حث بلدان المنطقة على أن تختار تعزيز التعاون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأن تدعو في الوقت ذاته الدول الاخرى خارج المنطقة الى أن تحترم احتراماً صارماً منطقة جنوب الاطلسي باعتبارها منطقة سلم خالية من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . إن اتخاذ القرار ١١/٤١ والقرارات اللاحقة يعد نموذجاً دولياً جديراً بأن تقتدي به البلدان التي ترفض الاعتراف بحكومة التعاون كبديل للمواجهة .

ومما يؤسف له أن هناك نظاماً واحداً - هو نظام جنوب افريقيا - مازال يواصل في عناد انتهاج سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية ، وحرمان شعب ناميبيا من حقه في تقرير المصير والاستقلال . والواقع أنه على الرغم من إعراب المجتمع الدولي قاطبة عن اشمئزازه من سلوك ذلك النظام داخل حدوده وضد جيرانه الضعفاء ، فقد تسرع في انتهاج سلوك أكثر قمعاً ضد شعبه وشعب ناميبيا ، مما يهدد بإقحام القارة الافريقية بأكملها في لهيب صراع مسلح .

ويرى وفد بلادي أن ذلك السلوك المتواصل من جانب جنوب افريقيا يمكن أن يؤدي الى نقيض ما تتوخاه منطقة السلم والتعاون التي يصفها القرار ١٦/٤٢ . وسيكون المجتمع الدولي شاهداً على انتشار الاسلحة النووية في منطقة كانت نسبياً حرة من الانبعاث عن تلك الفظائع ، إذا تركت جنوب افريقيا تواصل سياساتها اللاإنسانية . إن بلدان منطقتنا تنوء بالفعل بعبء تدفق الاسلحة التقليدية التي راحت ضحيتها ارواح العديد من الابرياء من الرجال والنساء والاطفال . لذا فإن وفد غامبيا يهيب بجنوب افريقيا أن تعيد النظر في الطريق الذي صممت على السير فيه ، وأن تشرع في طريق الكرامة الوطنية والسلم والعدل الدوليين ، وأن تتخلى عن سعيها اليائس واللااخلاقي للقمع الذي لا جدوى من ورائه على الإطلاق ، مادياً ومعنوياً .

إن اعتماد كل دولة من دول العالم على الموارد الوطنية للدول الاخرى وعلى النقل البحري الحر لتلك الثروات يؤكد الحاجة الى منطقة السلم والتعاون في جنوب

الاطلسي ، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية . وقد أسعد وفد بلادي كثيرا قرار حكومة الأرجنتين بتكثيف متابعتها لعملية تكامل وتعاون واسعة النطاق مع حكومتي أوروغواي والبرازيل ، بما فيه التوقيع على بروتوكولات اقتصادية . كما أن وفدي ممثل لحكومة البرازيل على جهودها الدؤوبة من أجل تحقيق تعاون أوثق فيما بين بلدان جنوب الأطلسي ، وعلى استضافتها الاجتماع الأول لبلدان المنطقة في ريو دي جانيرو في وقت سابق من هذا العام . لقد اعترف وزير خارجية البرازيل في الجلسة الافتتاحية لذلك الاجتماع بالروابط الثقافية القائمة بين البرازيل وأفريقيا . كما أعرب الوزير عن أمله في أن تؤدي مواصلة التقيد بمبادئ قرار الجمعية العامة ١٦/٤٢ إلى تعاظم جهود السلم المشتركة وإلى تحقيق الرخاء عن طريق المشاركة المتبادلة الخالية من التوتر لموارد الأرض المتضائلة .

إن غامبيا تعيد التأكيد بقوة على التزامها بمبادئ القرار ١٦/٤٢ ، وتشق بأن التعاون بين بلدان جنوب الأطلسي في منطقة السلم سيستمر بل وسيتعزز .

السيد إيسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

كوت ديفوار مافتئت على مدى تاريخ علاقاتها الدولية تقدم الدليل الملموس على رغبتها في السلم ، تلك الرغبة التي تؤكدتها بصورة متواصلة . وانطلاقا من هذه الروح أيدت منذ البداية مبادرة البرازيل التي جاءت في وقتها المناسب ، والتي من خلال إعلان جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، تستهدف الحفاظ على استقلال دول تلك المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وتنمية علاقاتها في ظل السلام والحرية .

وبالتالي فإن وفد بلادي ليس بحاجة إلى إعادة التأكيد على تأييد كوت ديفوار التام لإعلان ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، ورغبتها الصادقة في بذل كل جهد لخدمة أغراض ذلك الإعلان .

وفضلا عن ذلك ، يفتنم وفد بلادي هذه الفرصة للإعراب عن تقديره العميق للحكومة البرازيلية على مبادرتها التي لا تخدم مصالح دول المنطقة وحدها بل تخدم مصالح

البشرية جمعاء . نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للبرازيل لاستضافتها أول اجتماع لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، الذي عقد في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه الماضي بغية ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة . إن ذلك الاجتماع ، الذي لا يحتاج إلى التشديد على أهميته التاريخية ، مكن بلدان المنطقة من أن تحدد طائفة عريضة من مجالات التعاون التي تخدم مصالح السلم والتنمية في منطقة جنوب الأطلسي ، وأن تبدأ في تطبيق الإعلان* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

مما هو معترف به عموماً أن مفهوم منطقة السلم ، بصرف النظر عن وظيفته على المستوى العالمي ، يبشر بالوئام والسلم ، على المستوى الاقليمي . وكما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ فإن إنشاء مثل هذه المناطق يمكن أن يساعد في تعزيز أمن الدول التي تنتمي الى تلك المناطق ويمكن بصورة عامة أن يعزز السلم والامن الدوليين . ولذلك كان من الصحيح أن يؤكد ممثلو دول جنوب الاطلسي المجتمعون في ريو دي جانيرو أن المسائل المتعلقة بالسلم والامن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة التنمية وأن يوافقوا على أن التعاون فيما بين دول المنطقة في سبيل تحقيق السلم والتنمية أمر أساسي لتحقيق أهداف منطقة السلم والتنسيق لجنوب الاطلسي .

ويرى وفدي أنه من الواضح ، لذلك ، أن التحقيق الكامل لأهداف إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي يعتمد على ثلاثة شروط أساسية : السلم داخل كل دولة من دول المنطقة ؛ والسلم بين دول المنطقة ؛ والسلم بين دول المنطقة وبقية العالم . ولا يمكن أن يقوم التعاون من أجل التنمية إلا في مناخ من السلم ، ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ في الوثيقة الختامية للاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي أن دول المنطقة ، بغية حماية السلم . التزمت بتطبيق نفس المبادئ والدفاع عنها وبالعامل على التقريب بين الناس والافكار والثقافات والمعرفة . ونظراً لأن دول المنطقة لديها نفس مفهوم السلم فسيكون من السهل عليها أن تتعاون عن كثب بغية القضاء على أي تهديد لهذا السلم . ولا ينكر أحد أن هذه التهديدات تتضمن سباق التسلح ، وتكديس أسلحة التدمير الشامل ، والفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا والصراعين اللذين يدوران بشأن ناميبيا وجزر مالغيناس واللذين ما كان يمكن أن يوجدوا لو لم يحرم شعبا البلدين من ممارسة حقهما في تقرير المصير ، ولو لم تتدخل الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، ولو لم يبد المتولون للسلطة في هذه الدول الازدراء بالحوار ولو لم يقابلوا التعبير الشعبي عن حقوق الإنسان باستخدامهم غير المشروع للقوة .

هناك تهديد آخر للسلم ، يتمثل في زيادة الفقر في البلدان النامية وبخاصة في البلدان التي تتأثر فيها على نحو كبير ، نتيجة المضاربة ، أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري . وفي هذا السياق ترحب كوت ديفوار برغبة دول المنطقة في دراسة سبل ووسائل تعزيز وزيادة أواصر التعاون لمصالح الجميع في إطار التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك يركز وفدي على الأهمية الخاصة التي يوليها لحماية البيئة وبصفة خاصة البيئة البحرية . ونعتقد أنه من الضرورية والملح أن تتخذ اجراءات على المستويات الدولية والوطنية والاقليمية لمنع الفعال لإلقاء النفايات السامة والنووية الخطرة في منطقة جنوب الاطلسي . وقد اتخذت كوت ديفوار من جانبها خطوات تشريعية في هذا الاتجاه .

يجب أن تظطلع دول المنطقة بجهود مستمرة لتنفيذ إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي . ولن تكون هذه الجهود كافية أو مثمرة إلا إذا نالت التأييد من جانب المجتمع الدولي بأسره . ولهذا السبب يجب على جميع الدول أن تساعد في تحقيق أهداف السلم والتعاون التي يقيمها الإعلان . وبهذا يصبح المحيط الاطلسي ، الذي له أهمية استراتيجية واقتصادية لا تخفى على أحد ، عنصرا في السعي الى تحقيق الوئام والاتحاد بين الأمم وليس عنصرا للفرقة فيما بينها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا الى المتكلم الأخير في

المناقشة بشأن هذا البند . ولذلك تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار

. A/43/L.25

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، الكامرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية
 افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر
 القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
 كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلغادور ،
 غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
 العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر
 ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 إسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.25 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع

٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٣/٤٣) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة للوفود التي ترغب

في تعليق التصويت .

السيدة غروس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : مرة أخرى تظفر الولايات المتحدة الى التصويت معارضة لمشروع القرار
بشأن منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي . وكما أوضحنا في هذا المحفل في الماضي ،
تقوم معارضتنا على أساس وجهة النظر بأن مثل هذا القرار يتعارض مع المبادئ المعترف
بها عموما في القانون الدولي والخاصة بحرية الملاحة في أعالي البحار وحق المرور
البريء في المياه الإقليمية . ولا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل أية قيود .

* بعد ذلك أبلغ وفدا فانواتو وملايو الأمانة العامة أنهما كانا ينيوان

التصويت مؤيدين .

وبالإضافة الى ذلك فإننا نعتقد أن أية محاولة لإقامة منطقة سلم معترف بها دوليا يجب أن تتم عن طريق مفاوضات متعددة الاطراف بين الاطراف المعنية وليس عن طريق قرار تتخذه الجمعية العامة .

الآنسة غيرّا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بتاريخ

٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ أعلنت الجمعية العامة رسميا ، بالقرار ١١/٤١ ، منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي . وباتخاذ ذلك القرار أعرب المجتمع الدولي عن تأييده للجهود التي تبذلها دول المنطقة لتطوير علاقاتها في ظل ظروف السلم والحرية . ومنذ ذلك الحين فإن حكومة المكسيك ، اقتناعا منها بأن تحقيق أهداف ذلك الإعلان سيساعد في صيانة السلم والامن الدوليين ، أعربت عن تأييدها للجهود الرامية الى تعزيز انشاء المنطقة ورحبت بعقد الاجتماع الاول لدول المنطقة المنعقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة توا يوضح مرة أخرى أن المجتمع الدولي يعلق أهمية كبيرة على المبادرة البتاءة لدول المنطقة . ونظرا لأن الامم المتحدة تؤيد انشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي ، فإن وفد بلادي يجد من الغريب أنه - على عكس القرار ١٦/٤٢ الذي يحث جميع الدول على أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة - لا يتضمن القرار الذي اتخذ للتو أية إشارة الى تعهد جميع الدول بأن تحترم مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة .

السيد سبوتورنو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفدي

مؤيدا مشروع القرار A/43/L.25 ، تماما كما صوت مؤيدا مشاريع قرارات مماثلة منذ إدخال هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عامين .

عندئذ عللنا تصويتنا الإيجابي باعتباره اسهاما في مبدأ سياسي عظيم هو تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي . قلنا كذلك إننا نفهم أن القرارات بشأن هذا البند لا يمكن أن يتضمن أي تغيير في المعايير القانونية المنطبقة ومبادئ القانون الدولي ، لاسيما تلك المتعلقة بقانون البحار . وما قلناه عندئذ مازال ساريا اليوم .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار المعتمد توا وهي الفقرة التي تؤكد أن مسائل السلم والأمن ومسائل التنمية تقوم بينها علاقات متبادلة ولا يمكن الفصل بينها ، أود أن أذكر أن وفد اسبانيا في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة في المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد هنا في المقر في العام الماضي ، أعرب عن موقفه بشأن الصلة المعقدة بين السلم والأمن من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

السيد كوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد

بلدي أن يدرك أننا نشهد اتجاهها إيجابيا هاما في العلاقات الدولية وفي الوقت نفسه في الدور ذي الصلة الذي يؤديه الأمين العام للأمم المتحدة في تخفيف حدة التوترات في شتى بقاع العالم .

وما فتئت البرتغال تتابع باهتمام بالغ المسائل المتملة بجنوب الأطلسي ، وهي منطقة تربطنا بها روابط تاريخية قديمة وتوجد بها الغالبية العظمى من البلدان الناطقة بالبرتغالية وهي أنغولا والبرازيل والراس الأخضر ، وسان تومي وبرينسيبي ، وغينيا - بيساو وتربطنا بها جميعا علاقات وثيقة .

والبرتغال ، إذ تضع في اعتبارها التقدم الهام المحرز مؤخرا صوب حل بعض الصراعات الاقليمية والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة وأهداف مشروع القرار قيد

النظر ، صوتت مؤيدة لهذا النص على الرغم من القصور في تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة المشمولة بأحكامه . وعلى الرغم من هذه المعلومة نحن مقتنعون بأن القرار المتخذ توا من جانب الجمعية العامة سيسهم في تعزيز الخطوات الملموسة السابق اتخاذها لكفالة تعزيز السلم والتعاون الدوليين والنهوض بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

وفي ذلك السياق ، ستواصل البرتغال تأييد الجهود المتواصلة الرامية الى تسوية الصراعات الاقليمية - وبصفة خاصة المتعلقة بناميبيا - والحالة الشاملة في الجنوب الافريقي ، التي نولي لها عناية خاصة .

السيد سيرفايس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مافتئ وفندي
يتابع باهتمام متواصل وعناية ايجابية الجهود الاقليمية الرامية الى ضمان السلم والامن والتعاون .

بيد أننا نجد أن مشروع القرار A/43/L.25 الذي اتخذته الجمعية العامة توا تعتريه الكثير من أوجه الشك والغموض . وكان وفندي يأمل في إيجاد المزيد من الوضوح بشأن شتى جوانب مشروع القرار وذلك حتى يكون بمقدوره تأييده دون تحفظ . ولهذا السبب امتنعت بلجيكا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من
النظر في البند ٣١ من جدول الاعمال .

البند ٢٩ من جدول الاعمال

مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/43/24) ؛
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/960 ، A/43/23 (Part V) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/43/724) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/780) ؛
- (هـ) مشاريع قرارات (A/43/24 (Part II) ، الفصل الاول) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة تود أن تحيط علما بتقرير اللجنة الرابعة (A/43/780) المتعلق بجلسات الاستماع للمنظمات المعنية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أقترح إقفال قائمة المتكلمين

بشأن هذا البند ظهر غد .

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على ذلك الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أطلب من الممثلين الذين يرغبون

في الاشتراك في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

والآن أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد أحمد فاروق عرنوس ممثل الجمهورية

العربية السورية ، لعرض تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/43/23 (Part V) .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخاصة

المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤

الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بوصفي مقرر اللجنة الخاصة المعنية

بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أن أعرض على الجمعية

العامة الفصل الذي يرد في تقرير اللجنة الخاصة في الوثيقة A/43/23 (Part V) ،

والذي يشمل عملها أثناء العام بشأن مسألة ناميبيا .

والتقرير ، الذي يتعلق بالبند ٢٩ من جدول الأعمال ، مقدم عملاً بالفقرة ١٢ من

منطوق قرار الجمعية العامة ٧١/٤٢ الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بشأن

تنفيذ الإعلان . وفي تلك الفقرة تطلب الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة مواصلة

التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا

وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، وبصفة خاصة ، وضع مقترحات

محددة للقضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار .

وفي مواصلة القيام بهذه المهام المتمثلة بمسألة ناميبيا ، أخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، وبصفة خاصة القرار ١٤/٤٢ وكذلك القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومنظمات حكومية دولية أخرى .

وكما تلاحظون من التقرير ، بحثت اللجنة الخاصة مرة أخرى وبعمق التطورات المتعلقة بمسألة ناميبيا ، باشتراك ممثلين لمجلس ناميبيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وكما هو وارد في الفقرة ١٣ من التقرير ، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن ناميبيا تعتبر مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة حتى حصولها على الاستقلال . ولاحظت اللجنة بقلق عميق الحالة الحرجة التي لا تزال سائدة في ناميبيا وحولها كنتيجة مباشرة للاحتلال غير الشرعي المستمر للإقليم من جانب نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

وأكدت اللجنة من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وأكدت من جديد أيضا شرعية نضال شعب ناميبيا بكل الطرق المتاحة له لتحقيق الحرية .

وكررت اللجنة إيمانها بأن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا مسؤول عن خلق حالة تهدد على نحو خطير السلم والأمن الدوليين ، نتيجة ، ضمن عوامل أخرى ، لعدم الامتثال المستمر لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ولانتهاكها ، في شكل حرمان شعب ناميبيا من حقوق الإنسان الأساسية ؛ وبسبب سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ؛ وبسبب قمعها الوحشي لشعب ناميبيا والعنف ضده ؛ وأعمالها العدوانية المتكررة ، وإشاعة القلاقل والتخريب ضد الدول المجاورة ؛ ومناوراتها المستمرة لمنع تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ومحاولاتها الشريرة لفرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا ، من أجل تعزيز قبضتها غير القانونية على الإقليم . وأكدت اللجنة أن

الصراع له طرفان فقط ، شعب ناميبيا الذي تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي والوحيد ، والنظام العنصري في جنوب افريقيا ، الذي يحتل ناميبيا على نحو غير شرعي .

وكررت اللجنة ذكر ان أي حل سياسي للحالة الناميبية يجب ان يستند الى الإنهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم ، وانسحاب قواتها المسلحة ، والممارسة الحرة غير المقيدة من جانب الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وأكدت من جديد ان خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي تتمثل في قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي الاساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية سلمية للقضية الناميبية وطالبت بتنفيذ هذه الخطة فورا بغير شروط مسبقة وبغير تعديل . وشجبت اللجنة ورفضت محاولات جنوب افريقيا أو أية دولة أخرى إعطاء مسألة ناميبيا بعدا مختلفا عن الواقع ، أي انه عمل من أعمال السيطرة الاستعمارية ، وفي رأيها ان هذه المسألة كانت ولا تزال مسألة تصفية استعمار ولا بد ان تعالج وتحسم وفقا لاحكام الإعلان .

ورفضت اللجنة أية محاولة لإقامة ربط بين تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقضايا خارجية باعتبار ذلك حيلة تهدف الى تأخير استقلال ناميبيا . ورفضت اللجنة بقوة سياستي "الارتباط البناء" و "الربط" اللتين شجعتا نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وطالبت بالتخلي عنهما لكي يتسنى تنفيذ قرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا .

وأدانت اللجنة بقوة جنوب افريقيا على عمليات الحشد العسكري التي تقوم بها في ناميبيا ، واستخدامها للإقليم الدولي المحتل على نحو غير شرعي كمنطلق لعمليات الغزو المسلح والتخريب وإشاعة القلاقل والعدوان ضد الدول المجاورة ، وتجنيد الناميبين في الخدمة العسكرية الإلزامية ، وإعلانها ما يسمى منطقة أمن في ناميبيا ، وتجنيدها وتدريبها للناميبين بالقوة للجيش القبلي واستعمالها

المرتزقة لقمع الشعب الناميبي . وأدانت اللجنة على نحو قاطع توفير الدعم العسكري والمالي لعصابات اليونيتا . وأدانت اللجنة التعاون العسكري والنووي والتعاون في مجال الاستخبار بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية ودول أخرى مما يشكل انتهاكا لحظر تصدير السلاح الذي فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ . وحثت اللجنة مجلس الأمن على أن يعتمد تدابير أخرى لتوسيع نطاق ذلك القرار .

وشجبت اللجنة أيضا استمرار التعاون بين بعض البلدان الغربية وبلدان أخرى مع النظام العنصري في جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية والمالية والثقافية وغيرها ، وأعلنت أن هذا التعاون يشجع نظام بريتوريا في تحديه للمجتمع الدولي ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري ووضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وهكذا ، طالبت اللجنة بالوقف الفوري لهذا التعاون .

وكذلك ، فإن اللجنة إذ أكدت من جديد ان الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما فيها الموارد البحرية ، تراث الشعب الناميبي الذي لا يجوز المساس به ، أدانت بقوة أنشطة كل المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تعمل في ناميبيا والتي تستغل على نحو غير شرعي مواردها وطالبت هذه المصالح بأن تنسحب على الفور من الإقليم لأنها تشكل عقبة كبرى أمام استقلال ناميبيا .

وأكدت اللجنة من جديد أن هذه المصالح ستكون مسؤولة عن دفع تعويضات للحكومة الشرعية المقبلة لناميبيا المستقلة . وأعربت عن تأييدها لبدء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إجراءات قانونية في المحاكم المحلية للدول ضد الشركات أو الأفراد الذين يشاركون في عملية استغلال أو نقل أو تجهيز أو شراء الموارد الطبيعية لناميبيا ، كجزء من جهود المجلس لتنفيذ المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

وأوصت اللجنة بقوة مجلس الأمن بأن يستجيب على نحو إيجابي للمطالب الغالبة للمجتمع الدولي بأن يفرض فورا جزاءات إلزامية شاملة ضد ذلك النظام بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق .

وكذلك فإن اللجنة الخاصة ، بتأييدها من جديد تضامنها مع سوابو وتأييدها لها ، قد أشادت بشعب ناميبيا ، الذي كشف بقيادتها نضاله على كل الأصعدة ، مطالبة بالتنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأشادت بسوابو أيضا لتعاونها المستمر مع الأمم المتحدة في جهودها من أجل التنفيذ الكامل والعاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وباسم اللجنة الخاصة أوصي الجمعية العامة بأن تنظر في هذا التقرير على نحو جاد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للسيد زوزي

ممثّل زامبيا ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ليعرض تقرير المجلس .

السيد زوزي (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أنقل اليكم عبارات التهنئة الخالصة والحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إن أسلوبكم الرائع والفعال الذي أدركتم به مداولات هذه الجمعية ينبع عن قدراتكم الشخصية الممتازة كدبلوماسي محنك . ونحن في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يسعدنا أن ننظر الجمعية في هذا البند الهام تحت قيادة موقرة لابن عظيم من أبناء الأرجنتين ، البلد الذي يلتزم التزاما تاما بتحقيق استقلال ناميبيا وبالاستئصال الكامل لنظام الفصل العنصري الشرير في جنوب افريقيا .

واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن عميق تقديرنا للسيد بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة ، لإدراكه الكامل للمشكلات التي تواجه الأمم المتحدة ولجهوده الدؤوبة في سبيل حلها وتصميمه على تعزيز دور المنظمة وفعاليتها . إن التطورات الإيجابية التي وقعت في الشهور الماضية فيما يتعلق بمسائل تتمثل بحفظ السلم والأمن الدوليين في مناطق مختلفة من العالم ، لم يكن من الممكن تحقيقها بغير المساعي الدبلوماسية المتواصلة التي بذلها الأمين العام ومساعدوه على مدى السنوات الماضية .

وكان التزام الأمين العام أيضا باستقلال ناميبيا كالتزاما قاطعا ومشاربته لا تتزعزع . ومازال الأمين العام يواصل عمله دون كلل لتيسير انتقال ناميبيا إلى الاستقلال . إن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليعرب عن تقديره لجهود الأمين العام ويؤكد له استمرار تعاونه معه وتأييده له .

لقد أدرجت مسألة ناميبيا على جدول أعمال الأمم المتحدة عند انشائها منذ ما يربو قليلا على أربعة عقود . وطوال هذه الفترة ، أكد رجال الدولة وقادة العالم وغيرهم حق شعب ناميبيا الثابت في تقرير مصيره وفي الاستقلال . وإذ نشرع اليوم في

مناقشة مسألة ناميبيا ، نتذكر أن يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر هو أيضا الذكرى المائة لمولد رئيس وزراء الهند الراحل ، جواهر لال نهرو ، رجل الدولة العظيم والعدو اللدود للفصل العنصري ولحكم الاقلية والاستعمار والعنصرية . وقد كان للسيد نهرو دور حاسم في النضال من أجل استقلال الهند . وعانى هو نفسه من المهانات وأعمال القمع التي تحيق يوميا بشعب ناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري . وكثيرا ما تحدث ببلاغة تأييدا لحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . ولذا فإنه ، إذ تتناول الجمعية العامة هذا البند الهام ، من المناسب أن نشيد اشادة خاصة بذلك الرجل وأن نسلّم بالشجاعة التي أفصح بها عن آرائه ضد القهر والظلم .

ولا ينبغي أن يعزى استمرار ناميبيا تحت الاحتلال الاجنبي حتى اليوم الى افتقار الامم المتحدة الى التصميم على إنهاء الحالة الاستعمارية في هذا الإقليم . فقد كان للأمم المتحدة دور فعال في عدد من المبادرات الرامية إلى التبكير بتحقيق الاستقلال لناميبيا . فإعمالا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي أصدرته ، أنهت الجمعية العامة ولاية جنوب افريقيا على الإقليم ووضعت ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ . وفي العام التالي ، أنشأت الجمعية العامة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة القانونية القائمة على إدارة الاقليم حتى الاستقلال ، وأنطت به مسؤولية حماية وتمثيل وتعزيز حقوق ناميبيا وشعبها ومصالحها . ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجمعية العامة وسعا لإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا وتمكين شعب هذا الإقليم من ممارسة حقه الشابت في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

وعلى الرغم من جهود هذه الهيئة العالمية الرامية إلى ضمان انهاء الاستعمار في هذا الاقليم ، مازالت الحرية حتى الآن حلمًا تتوق ناميبيا إلى تحقيقه . ومازال الاحتلال العسكري للإنساني لجنوب افريقيا يواصل قمع الشعب الناميبى وينكر عليه أبسط حقوقه الأساسية . وتمثل الحالة في ناميبيا مجموعة فريدة من المشاكل المعقدة التي تواجه الجنوب الافريقي . وناميبيا هي تجسيد للاستعمار والعنصرية المؤسسية

والاحتلال والعدوان والنهب الاقتصادي المنهجي . وهي مثال لحالة من أشد حالات الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأخلاقية والقانونية التي تحكم العلاقات بين الشعوب والحكومات في عالمنا المعاصر . وبغض النظر عن معاناة شعوب المنطقة ، فإن التدهور الخطير في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة هو نتيجة أخرى ترتبت على أعمال بريتوريا الشيطانية ضد شعب ناميبيا والجنوب الأفريقي في مجموعه .

ولنذكر مرة أخرى أن جنوب أفريقيا تحثّ الأمم المتحدة مرارا وتكرارا حول مسألة ناميبيا دون عقاب ، ورفضت باستمرار تنفيذ قرارات ومقررات مجلس الأمن وهذه الجمعية . وعلى ضوء هذا التعت ، أخذت الجمعية العامة طوال هذه السنين تحث مجلس الأمن على فرض عقوبات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق ، كوسيلة لارغام جنوب أفريقيا على الانسحاب غير المشروط من ناميبيا . وللأسف ، مازال هذا البديل السلمي يلقي الرفض من جانب بعض الأعضاء الغربيين دائمي العضوية في مجلس الأمن ، الذين آثروا إساءة استخدام حقهم في النقض عند التصويت في ذلك المجلس . ومن البديهي أن الاستمرار في استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الغربيين دائمي العضوية في مجلس الأمن قد شجع نظام بريتوريا على التعت وعلى زيادة أعمال القمع في الإقليم ، بينما يقوم في الوقت ذاته بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المستقلة الأخرى في المنطقة .

إن بصيص الأمل الذي لاح إثر اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي أرسى مع القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) أساس خطة الأمم المتحدة لاستقلال الإقليم ، قد تبدد بسرعة بسبب المناورات التسوية الصارخة لنظام جنوب أفريقيا . وفي السنوات العشر التي انقضت منذ اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لجأت بريتوريا باستمرار إلى اشارة مجموعة من العقبات التي حالت دون تنفيذ ذلك القرار ، وزادت في الوقت ذاته من عسكرة الإقليم ومن قمعها الوحشي للشعب الناميبى .

وكما تعلم هذه الجمعية ، فإن المفاوضات التي يقال أنها تجرى في الوقت الراهن خارج إطار الأمم المتحدة بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة ، قد تعني ، إذا توصلت الى الحل المنشود ، نهاية احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي وإنشاء حكومة لشعب ناميبيا يعترف بها دوليا . وبالرغم من إعراب البعض عن تفاؤلهم بالنسبة لنتيجة هذه المحادثات ، فإنه يجب القول أن سجل جنوب افريقيا في المفاوضات الدولية الخاصة بتقرير المصير والاستقلال في ناميبيا يبين باستمرار التضييل وسوء النية والاكاذيب الرامية الى كسب الوقت والرضى الدولي عن سياسات الفصل العنصري التي تتبعها . وقد اتقن نظام الفصل العنصري لعبة الإشارة المتعمدة لآمال المجتمع الدولي عن طريق مناوراته الخادعة التي تتلوها عادة المطالبة بروابط جديدة ، وآخرها محاولة الربط بين سافيمبي وعصابته من متمردي الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا بما يسمى بحياد الأمم المتحدة . وعلى جنوب افريقيا أن تجتاز اختبار التفاوض بحسن نية .

ويجب التأكيد مرة أخرى على أن السبب الرئيسي في الاستعداد الظاهري لبريتوريا في الوقت الحالي للتعاون في البحث عن السلم بالمنطقة ينبع من النكسات العسكرية الشديدة التي أصيبت بها قواتها في جنوب شرقي أنغولا خلال الأشهر القليلة الأولى من هذا العام . وفيما عدا ذلك لا يعلم أحد خطط بريتوريا المستقبلية للجنوب الافريقي . ونرى في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أننا ملزمون بالتحذير من الإفراط في التفاؤل .

لقد رفض مجلس الأمم المتحدة لناميبيا رفضا تاما وقاطعا أي حل لمشكلة ناميبيا خارج نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد سلك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا طوال حياته التي بدأت منذ عقدين جميع الطرق في سعيه لتعبئة الدعم الدولي لشعب ناميبيا المناضل والتضامن الدولي معه ، ولمساعدة الأعداد المتزايدة من الناميبيين الذين أجبروا على الفرار من الإقليم .

ويقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفة دورية وفاء للولاية التي أوكلتها إليه الجمعية العامة ، بإجراء المشاورات مع الحكومات في جميع أنحاء العالم للبحث عن قدر أكبر من الدعم لقضية ناميبيا ولاستعراض جميع التدابير التي يمكن القيام بها لتعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالإقليم . ويوالي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفة مستمرة استعراض التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الجارية داخل الإقليم والمتعلقة به والتي تؤثر على كفاح شعب ناميبيا في سبيل الحرية والاستقلال .

لقد اتخذ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا خطوات محددة لحماية الثروات الطبيعية في ناميبيا بسن المرسوم ١ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ لحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا . وقد قام مرات عديدة بشجب وإدانة أنشطة جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الأجنبية الأخرى التي استغلت موارد الإقليم دون هوادة خلال عقود طويلة . وقد قرر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عام ١٩٨٥ ، بعد سنوات من الدراسة والتحضير ، أن يتخذ الإجراءات القانونية في المحاكم الداخلية للدول ضد تلك الشركات أو الأفراد المتورطين في عمليات استغلال موارد ناميبيا الطبيعية أو نقلها أو تصنيعها أو شرائها .

وقد أوكلت الجمعية العامة الى مجلس ناميبيا ، بصفته السلطة القانونية القائمة بإدارة ناميبيا ، مسؤولية تمثيل الإقليم والدفاع عن مصالحه في كل المحافل الدولية . وبالتالي فقد حظي المجلس بالعضوية الكاملة منذ عام ١٩٧٥ في العديد من الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وكذلك في عدد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

ويقوم مجلس ناميبيا ، في اضطلاع بمسؤوليته في إعداد شعب الإقليم للاستقلال ، بإدارة برنامج شامل لمساعدة الناميبيين كما يتولى تنسيقه ، ويتضمن البرنامج دعم معهد الأمم المتحدة لناميبيا حيث تتلقى كوادر المستقبل من الموظفين الناميبيين المهرة الدراسة والتدريب ، مما يؤهلهم للقيام بإدارة ناميبيا المستقلة في

المستقبل . ويضطلع مجلس ناميبيا أيضا بتنفيذ برنامج الأمة الذي يشمل مشروعات في مجال التغذية والزراعة والتعدين والإدارة والاتصالات والصحة والتدريب المهني .

وأخيرا ، وليس آخرا ، يحاول مجلس ناميبيا جاهدا إبقاء موضوع ناميبيا في طليعة الاهتمام الدولي . وفي هذا الصدد ينظم المجلس بطريقة دورية عدة أنشطة ، مثل المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية وحلقات العمل ، لشجب احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ولتعبئة الرأي العام العالمي لصالح استقلال الإقليم . وعلاوة على ذلك يضطلع المجلس بإدارة برامج مكشفة لنشر المعلومات عن الوضع الحالي في ناميبيا ويواصل تعاونه الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والمجموعات والمؤسسات التي تؤيد عمل المجلس وأهدافه .

وبالرغم من كل هذه الأنشطة التي يقوم بها مجلس ناميبيا لتحقيق استقلالها ، فما زال الإقليم يبرز تحت السيطرة الاستعمارية لجنوب افريقيا . إن تحدي بريتوريا لإرادة المجتمع الدولي التي تتضمنها قرارات ومقررات الأمم المتحدة التي تطالب بالانسحاب المباشر من ناميبيا قد فاق كل الحدود .

ونتيجة لتعنت النظام العنصري ، فهناك حاجة ماسة الى أن تكون هذه الهيئة ذات توجه عملي وأن تضاعف جهودها المبذولة لممارسة الضغوط على جنوب افريقيا حتى تنهي احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

ويحتوى مشروع التقرير السنوي لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا المقدم الى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة على خمسة مشاريع قرارات . وكما كان الحال في الأعوام الماضية ، تناشد هذه المشاريع المجتمع الدولي أن يؤيد المبادرات الرامية الى ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا لتنسحب من الإقليم ، ولتأخذ بعيين الاعتبار المقررات الواردة في القرارات التي سبق أن اتخذتها الجمعية العامة بشأن مشكلة ناميبيا ، وكذلك التطورات التي حدثت في كفاح الإقليم من أجل استقلاله . وستقدم مشاريع القرارات الى الجمعية العامة فرادى في مرحلة لاحقة . وأرجو فقط أن انتهر هذه الفرصة لكي أعبر عن أملنا الكبير في أن تحظى بالتأييد الساحق من الدول الأعضاء في منظمنا .

ولتكن هذه هي الدورة الأخيرة التي تنظر فيها الجمعية العامة في مشكلة
ناميبيا باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي . لنعمل لحذف هذا البند من
الابد من جدول أعمال الأمم المتحدة . وهذه هي مسؤوليتنا الجلية . وهي التزامنا
المشترك الذي يجب أن نفي به دون مزيد من التأخير .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/..